

من **الظهر** على الصحيح وقيل يجب وفي الحجته وهو الصحيح  
 لانه سمع كلام الله وكذا الخلفاء بسماعها من الفرد  
 المتكلم ولا يجب بسماعها من **الصدي** وهو ما يجيبك  
 مثل صوتك من الجبال والصحاري ونحوها **وتودي ركوع**  
**وسجود** كالثنين في الصلاة **وغير ركوع الصلاة** وغير  
**سجودها** والسجود افضل لانه تحصيل ترتيبين صورة  
 الواجب ومعناه با ركوع المعنى وهو الخضوع واذا كان  
 اخر تلاوة يتبع ان يقرأ ولو اسن من سورة اخرى بعد  
 قيامه منها حتى لا يصير بانها الركوع على السجود ولو ركع  
 بمجرد قيامه منها **ويزكى عنها** اي عن سجدة التلاوة  
**لركوع الصلاة ان نواها** اي نوا اداءها فيه نص عليه  
 محمد لان معنى لتعظيم فيهما واهد وينبغي ذلك للامام  
 مع كثرة القدم واحال الخالفة حتى لا يؤدي الى الخلف  
**ويجزي عنها** اي بسجودها اي بسجود الصلاة **وان لم**  
**يؤها** اي التلاوة **اذ لم يقطع فور التلاوة** وانقطاعه  
**بان يقرأ اكثر من اثنين** بعد اية سجدة التلاوة بالاجماع  
 وقال شمس الأئمة الخواني ما ينقطع الفور ما لم يقرأ  
 اكثر من ثلاث ايات وقال الكمال ان قول شمس الأئمة  
 هو الرواية **تبيينه** مهم اذ انقطع فور التلاوة صارت

دينا فلا بد من فعلها بنية ضايق لها بسجود او ركوع  
 خاص وقال المحقق الكمال ابن المهام رحمه الله فان قلت  
 قد قالوا ان تأديتها في ضمن الركوع وهو القياس وهو  
 الاستحسان عدمه والقياس هنا مقدم على الاستحسان  
 فاستحق بكسف هذا المقام فالجواب ان مرادهم من الاستحسان  
 ما حقي من المعاني التي يناط بها الحكم ومن القياس المحدود  
 في الاصول بل هو اعم منه وقد يكون الاستحسان بالنص  
 وقد يكون بالضرورة وقد يكون بالقياس اذ كان قياسا اخر  
 متبادر وذلك خفي وهو القياس الصحيح ويسمى الخفي  
 استحسانا بالنسبة الى ذلك المتبادر ثبت به ان مسمى  
 الاستحسان في بعض الصور هو القياس الصحيح ويسمى  
 مقابله قياسا باعتبار الشبه وسبب كون القياس لفظا  
 ما ظهر بالنسبة الى الاستحسان ظن محمد ابن سلمه ان  
 الصلوية هي التي تقوم مقام سجدة التلاوة لا الركوع  
 فكان القياس على قوله ان تقوم الصلوية وفي الاستحسان  
 لا تقوم بل الركوع لان سقوط السجدة بالصلوة امر ظاهر  
 فكان هو القياس وفي الاستحسان لا يجوز لانه السجدة  
 قائمه مقام نفسها فلا تقوم مقام غيرها كصوم يوم من  
 رمضان لا يقوم عن نفسه ووضا و يوم اخر فضع ان

دينا